المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

كيف يمكن لليبيا تجاوز مأزقها السياسي ؟
الدبلوماسية متعددة المسارات كمقترح للحل

وحدة الأبحاث والدراسات
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

www.lcsms.info
lcsms.info

ورقة بحثية
04 نوفمبر 2024

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

مركز بحثي مستقل تأسس في أغسطس 2021 يعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والأبحاث والتحليلات الأمنية والعسكرية ذات العلاقة بالدولة الليبية وفقاً للرؤية الشاملة لمفهوم الأمن، ونضع علي رأس أولوياتنا العمل علي دعم البحاث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الليبية ومايرتبط بها من تفاعلات دولية و أقليمية.

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

جميع الحقوق محفوظة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية - 2023

كيف يمكن لليبيا تجاوز مأزقها السياسي؟

الدبلوماسية متعددة المسارات كمقترح للحل

ورقة بحثية

وحدة الأبحاث والدراسات

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

04 نوفمبر 2024

فهرس المحتويات

مقدمة.....5

أولاً: التحديات التي تعيق الحل السياسي في ليبيا.....5

1. **التحديات الداخلية**.....5

- **التحديات الاجتماعية**.....5
- **التحديات الأمنية**.....7
- **التحديات الاقتصادية**.....8

2. **التحديات الخارجية**.....9

ثانياً: آلية الحل السياسي عبر دبلوماسية متعددة المسارات.....12

خاتمة.....17

المصادر.....14

مقدمة

منذ عام 2012، أدت التحولات السياسية المتعثرة والمتكررة إلى تأثيرات سلبية عميقة على الشعب الليبي على جميع الأصعدة. مع الانقسامات الداخلية المستمرة والمتزايدة تعقيداً، إلى جانب التدخلات الخارجية، والتي تهدد بإغراق ليبيا في موجة جديدة من الأزمات والعنف. وقد تزايدت مشاعر التشاؤم بين الأوساط الشعبية نتيجة فشل القادة والمسؤولين وشركائهم الدوليين والإقليميين في تحقيق الاستقرار والأمن على المستوى المحلي.

شكلت الخارطة السياسية الليبية المعقدة بين أطراف النزاع في ليبيا عقبة أمام التقدم نحو توحيد الحكومتين المتنافستين بين الشرق بقيادة أسامة حماد، وحكومة الغرب بقيادة عبد الحميد الدبيبة والمعترف بها دولياً. علاوة على ذلك، فإن التهميش الاقتصادي والاجتماعي واستغلال غير عادل للموارد الدولة، لتحقيق مصالح شخصية، يضع البلاد في حالة أكثر تعقيداً وتدهوراً من المشهد الحالي.

ولايزال المشهد الاجتماعي والسياسي مليئاً بالتوترات في الوقت الذي أعلنت فيه الأمم المتحدة عن خطط جديدة لدعم ليبيا لدفع مسار الحل السياسي والتقدم نحو انتخابات وطنية ديمقراطية، لكسر حالة الجمود السياسي الذي تعيشه البلاد منذ عقود من الزمن.

أولاً: التحديات التي تعيق الحل السياسي في ليبيا

في هذا الإطار هناك تحديات داخلية وأخرى خارجية تعيق عملية الحل السلمي السياسي الليبي، ويمكن تناولها بالشكل التالي:

1. التحديات الداخلية

هناك مجموعة من التحديات الداخلية، تساهم بشكل كبيرة في إعاقة الحل السياسي الليبي، ومن أهمها:

- **التحديات الاجتماعية**

تُعد القبلية في البنية الاجتماعية الليبية، عنصراً متجذراً منذ زمن طويل، لهذا يعتبر التنوع القبلي من أهم العوامل المؤثرة على المشهد السياسي الليبي، فاستغلال التنوع القبلي داخل الإطار المؤسسي الليبي، يشكل أحد التحديات الأمنية التي تواجه خارطة الحل السياسي الليبي. هذا التنوع يجعل البيئة الاجتماعية هشة ويعزز تنوع الولاءات، مما يوفر بيئة تشجع على استمرار الانقسامات والصراعات الداخلية في ليبيا. فضلاً عن

ذلك، يسمح التنوع القبلي للعديد من الفواعل الإقليمية والدولية، من استخدام بعض القبائل، لتحقيق مصالحهم وتعزيز نفوذهم.[1]

وبعد الإطاحة بنظام معمر القذافي عام 2011، شهدت ليبيا فترات من المراحل الانتقالية، كان للقبائل دوراً في تشكيل هذه المراحل، حيث تم إجراء انتخابات خلال هذه الفترة بناءً على مصالح ضيقة تعتمد على الروابط القبلية، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع وتعميق الخلافات بين القيادات السياسية وحتى بين المدن.

في السياق نفسه، تنطوي التدخلات القبلية في الصراع السياسي الليبي على رغبة قوية وواضحة في السيطرة أو استرجاع نفوذها الفاعل في المشهد السياسي الليبي، هذه التطلعات أفسحت المجال أمام عودة الأفكار القبلية للهيمنة على المشهد السياسي في البلاد، وهو ما يتعارض مع مبادئ الدولة المؤسسية.

تُعتبر هذه المحاولات القبلية نتيجةً للشرعية التي تمتلكها هذه القبائل، والتي تتجاوز الشرعية القانونية والوطنية، إذ لعبت القبائل دورًا في تاريخ ليبيا في الصراعات السياسية والعسكرية أو تسهيل حلها، لاسيّما في ظل توفر الأسلحة ووجودها بشكل قانوني. وهذا يثير المخاوف بين القبائل من أن يتفجر الصراع من جديد، في ظل غياب تام لجيش وطني موحد قادر على ضبط الأمن العام في البلاد. فالقبائل تعتبر سلاح ذو حدين، يمكن أن تسهم في تعزيز وبناء السلام والديمقراطية أو تؤدي إلى إجهاض الجهود المحلية والدولة للحل السياسي.

[1] المعادلة القبلية وحل الصراع في ليبيا، مركز الأمارات للسياسات، https://epc.ae/ar/details/brief/the-tribal-equation-and-settlement-of-conflict-in-libya.

- **التحديات الأمنية**

أدت التداعيات المتسارعة للأحداث وتعدد الفاعلين في المشهد الليبي الداخلي، بالإضافة إلى الدعم الخارجي للأطراف المتصارعة، إلى نشوء حالة من الصراع تسيطر عليها الفوضى وانعدام الاستقرار الأمني، حيث يُعتبر التحدي الأمني عائقاً رئيسياً أمام عملية التحول السياسي وإعادة بناء الدولة.

فقد ساهمت التجمعات القبلية المسلحة، التي تفتقر إلى أجندة سياسية واضحة، في صراعات مسلحة بسبب التنافس على المناصب والقيادة. وقد ساعد انتشار السلاح بشكل واسع وعشوائي في الداخل الليبي، في زعزعة الاستقرار الأمني، بل شجع على إحياء صراعات قديمة بين العديد من القبائل،[2] وفي هذا الصدد أيضاً، أضحى تعدد الميليشيات المسلحة في بيئة ما بعد الثورة، عبء كبير على الاستقرار السياسي في البلاد. وقد باتت هذه الميليشيات تشكل معضلة كبيرة أمام أي تقدم في المسار السياسي الليبي، بل انخرطت في قطع الطريق أمام أي جهود محلية ودولية للحل السياسي في البلاد.

لا يمكن تقدير العدد الحقيقي للميليشيات في المجتمع الليبي بسبب الشرعنة التي تحصلت عليها من قبل الحكومات المتعاقبة، في محاولة لإدماجها داخل المؤسسات الأمنية والعسكرية للدولة ولكن ادي ذلك الي حالة يمكن ان نطلق عليها "دمج الدولة داخل تلك المليشيات"، وهذه الميليشيات لا تعتمد على ترابط قبلي أو عرقي فقط، فضلاً عن ذلك، لا تمتلك هذه الميليشيات أيدولوجية معينة[3]. ساهمت هذه العوامل مجتمعه في تفاقم الأزمات الأمنية، مؤثرة بشكل سلبي على مسار الانتقال السياسي وبناء الدولة في ليبيا.

---

[2] فرحاتي عمر وسليماني مباركة، التحديات الأمنية في ليبيا ما بعد القذافي، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 2016، ص 52، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/10197.

[3] هل تصبح ليبيا مركزاً لتصدير الميليشيات إلى أفريقيا؟، اندبندت عربية، https://www.independentarabia.com/node/572621/الأخبار/العالم-العربي/هل-تصبح-ليبيا-مركزا-لتصدير-الميليشيات-إلى-أفريقيا؟.

علاوة على ذلك، تواجه ليبيا معضلة أمنية كبيرة في تأسيس جيش وطني قادرة على حماية الحدود والحفاظ على السيادة، حيث تلعب الانقسامات دوراً كبيراً في تشكيل هذا الجيش، مما أدى أيضاً إلى تشتت المؤسسة العسكرية، إذ يتواجد رئيسان أركان للجيش في الشرق والغرب، ويطالب كل منهما بالشرعية. وكان النزاع على المؤسسة العسكرية عائقاً كبيراً أمام محادثات الحل بين الأطراف المتنازعة، لاسيما خلال المحادثات التي قادتها الأمم المتحدة

- **التحديات الاقتصادية**

بعد سقوط نظام القذافي في ليبيا، ظهرت مؤشرات على وجود فرصة تاريخية لبناء الاقتصاد الليبي على دعائم صلبة، مما يمكّن المواطنين الليبيين العيش برفاهية والاستفادة بشكل عادل من ثرواته الطبيعية. ومع ذلك، فإن هذه الفرصة تواجه سلسلة من التحديات.

حيث يبدو أن مستقبل ليبيا الاقتصادي يعتمد بشكل أساسي على وجود قيادة وطنية، تحمل على عاتقها مسؤولية وطنية، قادرة على الاستجابة للظروف الاقتصادية، بعيداً عن المصالح والمنافع الشخصية، فهذه القيادة يمكن لها الاستجابة لبعض المتطلبات، التي تساهم بشكل كبير في انتعاش الوضع الاقتصادي الذي تعيشه البلاد، ومن أهم هذه المتطلبات:

- استعادة الأموال المجمدة؛ يجب على ليبيا استعادة أكثر من 200 مليار دولار من الأرصدة المصرفية الدولية المجمدة، وإدارتها بشفافية وفقاً للأولويات المؤقتة لتحسين الأداء الاقتصادي.[4]
- إدارة عائدات النفط؛ يجب إدارة عائدات النفط الليبية بحكمة على أساس من الوضوح والشفافية والمصلحة الوطنية، حيث أن قطاع الطاقة هو شريان الحياة للاقتصاد الليبي، حيث يمثل 90% من إيرادات الحكومة و95% من الصادرات.

[4] ليبيا تحذر من "الاستيلاء" على أموالها المجمدة منذ 11 عاماً، وكالة الاناضول، https://www.aa.com.tr/ar/الدول-العربية/ليبيا-تحذر-من-الاستيلاء-على-أموالها-المجمدة-منذ-11-عاما/2765954 .

- تشجيع القطاع الخاص؛ يتطلب الأمر تشجيع القطاع الخاص، ورفع جودة وقدرة الموارد البشرية لتزويد سوق العمل بالعمالة الماهرة لتلبية احتياجات المشاريع الاقتصادية في القطاعين الصناعي والخدماتي، ومواكبة متطلبات تنويع الاقتصاد[5].

2. التحديات الخارجية

لم تقتصر التحديات في المشهد السياسي على المستوى الداخلي فحسب، بل امتدت أيضاً لتشمل تحدياتٍ على الصعيد الخارجي. فقد أدت الانقسامات السياسية في البلاد منذ 2014 إلى تحويلها لساحة للصراع وتصفية الحسابات بين العديد من الدول المتنافسة. وقد شكلت الانقسامات السياسية والصراع على السلطة، بيئة ملائمة لتعزيز الفواعل الدولية والإقليمية دورها ووجودها في المشهد الليبي، بغيةً في الحفاظ على مصالحها وتعزيز نفوذها في ليبيا بشكل خاص ومنطقة شمال أفريقيا بشكل عام. هذه التطورات خلقت ظروفاً معقدة للصراع أدت إلى معاناة المشهد الليبي من أثر هذه التدخلات الخارجية.

فـ على المستوى الإقليمي، سارعت كل من الإمارات ومصر وتركيا لتحقيق نفوذ إقليمي، من خلال تقديم الدعم لأطراف الصراع في ليبيا.[6]

ويُعد التنافس التركي من جهة والمصري والإماراتي من جهة اخري في الساحة الليبية، نابع من تضارب المصالح، فقد قدمت تركي الدعم المادي والعسكري لحكومة الغرب المعترف بها دوليا، في المقابل سارعت مصر والإمارات بتقديم كافة أشكال الدعم للمشير خليفة حفتر، يتضمن العديد من الدعم الاقتصادي والأمني والعسكري والاستخباراتي، بالإضافة إلى الدعم الكامل لمواجهة الإسلام السياسي.

---

[5] الحسن عاشي، ليبيا: التحديات الاقتصادية بعد الثورة، مركز مالكوم كير- كارنيجي للشرق الأوسط، https://carnegieendowment.org/research/2011/10/lybya-althdyat-alaqtsadyh-bad-althwrh?lang=ar&center=middle-east.

[6] ماجد فلاح، المشهد السياسي الليبي آفاق التسوية مرتكزات الحل، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، 2023، https://mediterraneancss.uk/2023/11/02/the-libyan-political-scene/.

وبالنسبة للدولة التركية، تطمح من خلال توقيع اتفاقية الدفاع المشترك وترسيم الحدود البحرية مع حكومة الوفاق الوطني عام 2019، إلى كسب طرف مؤيد لها في صراعها الإقليمي على غاز المتوسط وفي التفاوض على ملف الطاقة في هذه المنطقة. حيث ألقت تركيا بكل ثقلها العسكري والسياسي لدعم حلفائها في مواجهة المشير خليفة حفتر الذي يحظى بدعم من المحور المصري الإماراتي. فـ تحتاج أنقرة، التي تم استبعادها من منتدى غاز شرق المتوسط، إلى حلفاء إقليميين لتحدي مُطالبات اليونان وقبرص اليونانية بمناطق معينة في حوض شرق البحر المتوسط. لذلك ذهبت أنقرة توقيع مذكرتي التفاهم مع حكومة الوفاق الوطني (المعترف بها دولياً) لتعزيز مطالبها بشأن المناطق البحرية التي تطالب بها كل من قبرص اليونانية واليونان ومصر.

وبعد توقف الحرب في عام 2020، بدأت الأطراف الإقليمية، لاسيّما ومصر وتركيا بإعادة حساباتها الإقليمية في موقفها من الأطراف الليبية، فعلى الصعيد المصري، بدأت تتواصل مع الأطراف الليبية في حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس، بل واستطاعت القاهرة الحصول على عقود إعادة إعمار في المنطقة الغربية، وإن كان هناك مازال توتر مع حكومة الدبيبة، بسبب دعم القاهرة لتشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة. بجانب ذلك، على الرغم من الدعم التركي لحكومة الغرب طيلة فترة الصراع، لكن في الآونة الأخيرة حصل تقارب بين أنقرة وحكومة الشرق بقيادة أسامة حماد، واستطاعت أنقرة الحصول على عقود إعادة إعمار في الشرق الليبي.

على الصعيد الدولي، كانت فرنسا وإيطاليا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية من أهم الفواعل الدولية، التي زادت من تعقيد المشهد السياسي الليبي. وقفت روسيا مع المحور الذي يدعم المشير خليفة حفتر. وكان الدعم الروسي، يتمثل بتواجدها العسكري الغير مباشر عبر شركاتها الأمنية؛ قوات فاغنر الروسية، لتقديم المساعدة اللوجستية وتدريب قوات خليفة حفتر.[7] وبطبيعية الحال، يهدف

[7] لوموند: روسيا تعزز وجودها في ليبيا وسط استياء غربي واسع، الجزيرة نت، https://www.aljazeera.net/politics/2024/5/12/لوموند-روسيا-تعزز-وجودها-في-ليبيا-وسط.

التدخل الروسي في ليبيا، لتأسيس قواعد نفوذ لها في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، مما يوفر لها خط جيوسياسي يربط قواعدها بين سوريا وليبيا، بالإضافة لذلك استغلال الجنوب الليبي كظهير جغرافي لنشاط قوات فاغنر المنتشرة في ليبيا والدول المحيطة بها؛ تشاد ومالي والسودان وافريقيا الوسطي.

فيما يتعلق بموقف فرنسا التي تزعم الحياد ودعم الشرعية في الأزمة الليبية، فقد حاولت لعب دور الوسيط بين الأطراف المتنازعة، لكن في الحقيقة، حاولت فرنسا عبر دبلوماسيتها تقدم الدعم لخليفة حفتر، وتوجيه اتهامات لحكومة الغرب بعرقلة جهود المصالحة التي كانت تحت رعايتها. حيث أقدمت فرنسا على منع إصدار بيان في مجلس الأمن يدين هجوم حفتر على العاصمة الليبية، رغم الإدانات التي صدرت من عدة دول.

أما إيطاليا، التي تعتبر ليبيا منطقة نفوذ تاريخية وحيوية لها، فقد حرصت على ضمان عدم تهميش دورها في الصراع الدائر على النفوذ في البلاد، مع الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والنفطية. كما ركزت جهودها على مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب اللاجئين من السواحل الليبية نحو أراضيها. وعلى الرغم من سعي روما لتعزيز علاقاتها مع حفتر، إلا أنها استمرت في تركيز اهتمامها على غرب ليبيا، ودعم حكومة الوحدة الوطنية.

شكل التدخل الروسي وانتشار قوات فاغنر في الأراضي الليبية، تحولاً استراتيجياً في الموقف الأمريكي تجاه الصراع الجاري في ليبيا. مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإعلان عن الخطة الاستراتيجية العشرية في مارس 2023، تنص هذه الاستراتيجية على معالجة الأوضاع الهشة في مناطق عدة بالعالم، حيث كانت ليبيا من ضمن هذه المناطق التي شملتها الاستراتيجية.

في ضوء ذلك، يُعد التدخل الإقليمي والدولي عاملاً رئيسياً في تعقيد المشهد السياسي الليبي، نظراً لتضارب المصالح بين القوى الإقليمية والدولية المتنافسة. هذا التضارب تجلى بوضوح من خلال اصطفاف هذه القوى خلف أطراف ليبية متنازعة، حيث قام كل منها بتقديم الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي لجانب معين، مما أدى إلى تعميق الانقسامات الداخلية وإطالة أمد الصراع.

والنتيجة فإن التباين في الأجندات الإقليمية والدولية ساهم بشكل مباشر في تعزيز حالة الفوضى وعدم الاستقرار داخل ليبيا.

ثانياً: آلية الحل السياسي عبر دبلوماسية متعددة المسارات

أدت التطورات الإيجابية التي شهدتها ليبيا خلال الأعوام الماضية إلى تفاؤل حذر. فإن وقف إطلاق النار وعقد منتدى الحوار السياسي الليبي -جنيف، وانتخاب ممثلي السلطة التنفيذية المؤقتة والفوز بتصويت الثقة من مجلس النواب من قبل حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة،[8] كلها تطورات إيجابية، كانت يمكن أن تدعم إلى حد كبير كسر حالة الجمود السياسي بين جميع أطراف الصراع، وإنجاح عملية إجراء انتخابات تحقق الأمن والاستقرار في البلاد.

وكل هذه الإنجازات جاءت بعد تدخلات الأمم المتحدة، عبر إرسال مبعوثيها الخاصين إلى الشأن الليبي. ومنذ أن تولى المبعوث الأممي السابق غسان سلامة مهامه في ليبيا عام 2017، حاول وضع مقاربة حل جديد مبينة على المسار الأول والثاني للدبلوماسية متعددة المسارات، للتسوية السياسية في ليبيا. وبالمثل أيضاً كانت خطة عبد الله باتيلي لدعم مسار الانتخابات في عام 2023،[9] التي قوبلت بتفاؤل حذر من قبل العديد من أطراف الصراع والفواعل الدولية والإقليمية، كان الهدف الأساسي لهذه الخطة هو توسيع جهود وخطط المبعوثين السابقين للأمم المتحدة، عبر توسيع عملية التفاوض ووضع خارطة انتخابية ذات جداول زمنية واضحة، مما يضمن إجراء انتخابات شاملة حرة ونزيهة.

من ناحية الدبلوماسية متعددة المسارات، تحمل خطط الأمم المتحدة، مسارين من العملية الدبلوماسية متعددة المسارات:

[8] فوز قائمة محمد المنفي وعبد الحميد دبيبة بانتخابات المرحلة الانتقالية في ليبيا، الجزيرة نت، https://www.aljazeera.net/politics/2021/2/5/جولة-ثانية-من-التصويت-في-جنيف-على.

[9] ماجد فلاح، مرجع سابق.

المسار الأول؛ مسار المفاوضات الرسمية على مستوى القيادات العليا، وتشمل القادة السياسيين والعسكريين المتصدرين المشهد الليبي. هذه الجهات تساعد في التوصل إلى صفقة تساعد على كسر حالة الجمود السياسي، ووضع على الأقل خارطة طريق يمكن من خلالها رسم ملامح الجهود أو الوسائل السلمية للحل السياسي. وفي هذا المسار يجب إدراج جميع الأطراف الليبية بغض النظر عما ارتكبوه من فظائع بحق الشعب الليبي؛ لأن استبعاد أي طرف يمكن أن يؤدي في النهاية إلى إفشال هذه العملية. على سبيل المثال، إن إدراج المشير حفتر في المسار الأول من العملية السياسية أمر ضروري بالنظر إلى أنه يعارض أي عملية تسوية سياسية يكون مستبعداً منها. ففي عام 2019، عندما واجه احتمال إجراء حوار وطني، يهدف إلى وضع خارطة حل للتسوية السياسية، اختار حفتر طريق الحرب وأثار معركة طرابلس 2019، في سبيل إفشال أي مساعٍ دبلوماسية وسلمية.

في سياق دبلوماسية المسار الواحد، يمكن للفواعل الدولية والإقليمية كأطراف ثالثة، لاسيّما مصر وتركيا وقطر، أن تسهم في تحريك ملف المصالحة الوطنية بين أطراف الصراع. ويُمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء قنوات تفاوضية تجمع الفرقاء الليبيين، برعاية طرف ثالث، لمناقشة المسائل العالقة بينهم، وتسهيل تقريب الآراء بين الخصوم.

والتركيز على دور مصر وتركيا وقطر في هذه العملية أمر بالغ الأهمية. تركيا لها تأثير كبير على حكومة الغرب الليبي، في حين تُعتبر مصر المشير خليفة حفتر حليفاً طرفا رئيسياً. بينما قطر، بدورها تتمتع بخبرة واسعة في الوساطات وحل النزاعات، مما يجعلها مؤهلة لإدارة عملية الحوار بين أطراف الصراع الليبي. هذا النهج يساهم بشكل كبير في تقريب الأطراف المتصارعة وتحقيق تقدم ملموس نحو حل سياسي. كما تتضمن جهود الأمم المتحدة أيضاً،

المسار الثاني: من دبلوماسية متعددة المسارات، فهذا المسار يدعو إلى إشراك المنظمات غير حكومية والمجتمع المدني وجماعات الأقليات والقبائل، بهدف الضغط على القيادات العليا، في سبيل تعزيز المصالحة الوطنية ورفع مستوى دعم الرأي العام للتسوية السياسية.

ويجب ألا يقتصر هذا المسار على التواصل والحوار فقط، بل يجب أن يذهب إلى أبعد من ذلك، كتنظيم ندوات وجلسات وورش عمل، تتضمن إرساء مفهوم السلام والديمقراطية والانتخابات في البلاد، بهدف نشر التوعية ومخاطر استمرار الصراع على استقرار البلاد على جميع النواحي. وهنا وجب ذكر إنجازات دبلوماسية المسار الثاني عندما عرض المبعوث السابق للأمم المتحدة غسان سلامة، خارطة حل على مجلس الأمن عام 2017، وكانت هذه الخارطة مدعومة من جميع الشرائح المجتمع الليبية، حيث قبل فترة وجيزة من عرض هذه الخارطة، أشرف غسان سلامة على عقد لقاءات حوارية اجتماعية في أربعين مدينة ليبية، تمهيداً للمؤتمر الوطني الموسع الذي كان من المقرر عقده في أبريل 2019، إلا أن هجوم المشير خليفة حفتر على مدينة طرابلس أفشل عقد هذا المؤتمر الوطني. في المقابل شكلت الجهود المحلية الحثيثة لهذا المؤتمر، إحدى مخرجات مؤتمر برلين 2020، والذي كان يهدف بشكل أساسي ممارسة الضغوطات على أطراف الصراع، من أجل التوصل إلى وثيقة وطنية تسهل عملية التسوية السياسية.

على الرغم من التقدم الذي يمكن أن يحرزه المسار الأول والثاني من دبلوماسية متعددة المسارات، عبر الجهود الدولية والأممية والمحلية لإيجاد تسوية سياسية سلمية، ألا أننا في المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية نري بأن هناك حاجة كبيرة إلى المشاركة الجادة لجميع أطراف النزاع، كجزء من جهود دبلوماسية **المسار الواحد والنصف** في عملية سلام متعددة المسارات؛ فالصراع الليبي هو تنافس على السلطة بين القادة السياسيين والعسكريين.

ويمكن أن تلعب دبلوماسية المسار الواحد ونصف دوراً محورياً في إنجاز اختراق في حل الصراع على السلطة في ليبيا، لاسيّما بأن هذا الصراع يندرج تحت إطار نظرية " السلطة ذات المحصلة الصفرية ". وفقاً لهذه النظرية، فإن جميع الفاعلين السياسيين والعسكريين في الصراع الليبي يتصرفون بناءً على شعور دائم بالشك وعدم الثقة. ونظراً للطبيعة الإنسانية التي يميل البعض إلى اعتبارها متأصلة في الشر، فإن السياسيين يرون أنه لا يمكن الوثوق بأي طرف آخر. وهذا يولد نوع من هاجس عدم الثقة المتبادلة.

الفارق الأساسي بين دبلوماسية المسار الأول والمسار الواحد والنصف، هو أن المسار الأول يشمل أطرافاً ثالثة رسمية، بينما يعتمد المسار الواحد والنصف على جهات فاعلة غير رسمية كوسطاء. كما أن هناك فارق بين دبلوماسية المسار الواحد والنصف والمسار الثاني، يكّمن في الأطراف المشاركة.

في المسار الثاني، المشاركون ليسوا ممثلين رسميين، بل أشخاص لديهم تأثير على النخب والقاعدة الشعبية. بينما في المسار الواحد والنصف، الأطراف هم الممثلون الرسميون لأطراف الصراع.[10]

المسار الواحد والنصف، يُعتبر أكثر جدوى في حل الصراعات السياسية، لاسيّما الصراعات على " **السلطة ذات المحصلة الصفرية** ". ويركز هذا المسار على الاتصال غير الرسمي بين قادة أطراف الصراع من قبل أطراف ثالثة غير رسمية، كما يسهم هذا المسار على إعادة بناء الثقة تدريجياً بين الفاعلين، وأيضاً يوفر إمكانية إنشاء قنوات اتصال أو تفاوضية خلفية تساعد في تضييق الفجوة بين وجهات نظر أطراف الصراع. بالإضافة لذلك، يعمل هذا المسار على تخفيف حالة الشك والريبة التي تغذي الصراع، مما يسمح بتقديم مقترحات أو حلول بشكل أقل تهديداً لمصالح الأطراف المتصارعة، وبذلك يهيئ الطريق للمسار التفاوضي الرسمي قد تؤدي في النهاية إلى حل الصراع.

علاوة على ذلك، فأن دبلوماسية المسار الواحد ونصف تُعتبر " هجينة " لأنها تجمع بين سمات المسارين الأول والثاني، فهي تساعد على ردم الفجوة بينهما من خلال جمع الممثلين الرسميين

[10] Pamela Aall, What do NGOs Bring to Peacemaking?, Track 2 Diplomacy; Schiff, "'Quasi Track-One" Diplomacy', Washington DC: United States Institute of Peace Press, 2001, p.95.

لأطراف الصراع من قبل وسطاء غير رسميين بطريقة غير رسمية.[11] وتركز هذه الدبلوماسية على بناء الثقة بين الأطراف المُتناحرة، وكذلك توفر قنوات اتصال غير رسمية خلال مرحلة ما قبل التفاوض.[12] إلى جانب ذلك، تتيح دبلوماسية المسار الواحد ونصف نقل نتائج المناقشات غير الرسمية إلى المفاوضات الرسمية، مما يسهم في حل الصراعات العنيفة بصورة فعالة.

في الحالة الليبية، يمكن للدبلوماسية المسار الواحد ونصف أن تلعب دوراً حاسماً في الوصول إلى حل سلمي بين جميع أطراف الصراع، من خلال مساهمة شخصيات بارزة ومقبولة لدى غالبية شرائح المجتمع الليبي، كوسيط ثالث غير رسمي قادرة على جمع الفرقاء الليبيين.

ومن الجدير بالذكر، يجب على الوسيط أن يحمل صفات تمنحه قوة أو نفوذ في الداخل والخارج، يمكن أن تسهم بشكل كبير في دفع نحو تسوية سياسية. وفي هذا السياق، يمكن اقتراح شخصية مثل محمد السنوسي التي يمكن أن تلعب دور الوسيط؛ إذ يمكنه استغلال نفوذه ومكانته التاريخية للقيام بدور الوساطة وبشكل محايد، من خلال إنشاء قنوات اتصال أو تفاوضية خلفية ناجحة تضم الشخصيات الرسمية لأطراف الصراع ضمن عملية المسار الواحد والنصف.

في هذا الصدد، اقترح محمد السنوسي سابقاً مبادرات تساعد في التوصل إلى اتفاق سياسي سلمي في البلاد، كمبادرة العودة إلى النظام الملكي. بالإضافة إلى ذلك، عقد لقاءات مع بعض القيادات الليبية المتصدرة في المشهد الليبي. ففي منتصف يناير الماضي 2024، التقى بمجموعة من القيادات الليبية، من أعضاء مجلس النواب والشيوخ وأبناء القبائل، بهدف حشد الرأي العام وتوحيد

[11] Jeffrey Mapendere, Track One and a Half Diplomacy and the Complementarity of Tracks, Culture of Peace Online Journalism, 2000, p.77

[12] Susan Allen Nan, Track One and a Half Diplomacy, Contributions to Georgia-South Ossetian Peacemaking, 2005, p.80.

الجهود نحو إيجاد تسوية سياسية للأزمة الليبية.[13] وبتركيز على مثل هذه الشخصيات أو ما يشابهها، يمكن أن تلعب دوراً مركزياً في المسار الواحد والنصف كوسيط، مما يوفر بيئة مناسبة لأطراف الصراع لمناقشة احتياجاتهم وأهدافهم ومخاوفهم ومطالبهم، بعيداً عن أي ضغوط خارجية وداخلية.

والنتيجة، فأن حل الصراعات لا يقتصر فقط على مستوى النخبة؛ المتمثل في عملية المفاوضات الرسمية (المسار الأول)، على الرغم من أهمية هذا المسار في حل الصراع. ومع ذلك، ينبغي دعم المسار الأول من خلال القنوات الخلفية **(دبلوماسية المسار الواحد والنصف)** والمجتمع المدني والمنظمات الغير حكومية (المسار الثاني)؛ لما لها من تأثير كبير على نجاح عملية حل الصراع.

خاتمة

على الرغم من التحديات التي تواجه الساحة السياسية الليبية، والتي ساهمت بشكل كبير في إعاقة الجهود الدولية والمحلية، الرامية إلى تحقيق حل سياسي مستدام يُفضي إلى استقرار ليبيا وإرساء السلام بين جميع أطراف النزاع، لا تزال هناك فرص دبلوماسية واعدة قد تساهم في إعادة الاستقرار إلى البلاد، لاسيّما دبلوماسية المسار الواحد والنصف، والتي قد تسهم بشكل كبير في إحداث فارق كبير عن الجهود الدبلوماسية الأخرى. ولكن هذه الجهود تتطلب تعاوناً محلياً من المجتمع الليبي نفسه، جنبًا إلى جنب مع دعم إقليمي ودولي فعّال قادر على جمع الأطراف المتنازعة على طاولة الحوار. مثل هذه الجهود المشتركة قد تكون المفتاح لإيجاد تسوية سياسية تُعيد ليبيا إلى طريق الاستقرار والسلام.

[13] لاكروا: عودة خيار الملكية لتوحيد ليبيا، الجزيرة نت، https://www.aljazeera.net/politics/2024/2/5/لاكروا-عودة-خيار-الملكية-لتوحيد-ليبيا.

المصادر

المعادلة القبلية وحل الصراع في ليبيا، مركز الأمارات للسياسات،

https://epc.ae/ar/details/brief/the-tribal-equation-and-settlement-of-conflict-in-libya.

فرحاتي عمر وسليماني مباركة، التحديات الأمنية في ليبيا ما بعد القذافي، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 2016. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/10197.

هل تصبح ليبيا مركزاً لتصدير الميليشيات إلى أفريقيا؟، انديبندت عربية،

https://www.independentarabia.com/node/572621/الأخبار/العالم-العربي/هل-تصبح-ليبيا-مركزا-لتصدير-الميليشيات-إلى-أفريقيا؟.

ليبيا تحذر من "الاستيلاء" على أموالها المجمدة منذ 11 عاماً، وكالة الاناضول،

https://www.aa.com.tr/ar/الدول-العربية/ليبيا-تحذر-من-الاستيلاء-على-أموالها-المجمدة-منذ-11-عاما/2765954.

الحسن عاشي، ليبيا: التحديات الاقتصادية بعد الثورة، مركز مالكوم كير- كارنيجي للشرق الأوسط،

https://carnegieendowment.org/research/2011/10/lybya-althdyat-alaqtsadyh-bad-althwrh?lang=ar&center=middle-east.

ماجد فلاح، المشهد السياسي الليبي آفاق التسوية مرتكزات الحل، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، 2023. https://mediterraneancss.uk/2023/11/02/the-libyan-political-scene/.

لوموند: روسيا تعزز وجودها في ليبيا وسط استياء غربي واسع، الجزيرة نت،

https://www.aljazeera.net/politics/2024/5/12/لوموند-روسيا-تعزز-وجودها-في-ليبيا-وسط.

فوز قائمة محمد المنفي وعبد الحميد دبيبة بانتخابات المرحلة الانتقالية في ليبيا، الجزيرة نت،

https://www.aljazeera.net/politics/2021/2/5/جولة-ثانية-من-التصويت-في-جنيف-على.

للأكروا عودة خيار الملكية لتوحيد ليبيا، الجزيزة نت،

https://www.aljazeera.net/politics/2024/2/5/لاكروا-عودة-خيار-الملكية-لتوحيد-ليبيا.

المصادر الأجنبية

Schiff, "'Quasi Track-One" Pamela Aall, what do NGOs Bring to Peacemaking? Track 2 Diplomacy; Diplomacy', Washington DC: United States Institute of Peace Press, 2001.

Jeffrey Mapendere, Track One and a Half Diplomacy and the Complementarity of Tracks, Culture of Peace Online Journalism, 2000.

Susan Allen Nan, Track One and a Half Diplomacy, Contributions to Georgia-South Ossetian Peacemaking, 2005.

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info

/lcsms_info

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info